الاستقرار المالي والمرونة الاقتصادية في الأوقات الصعبة*

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير المالية،،،
السيدات والسادة الحضور الكرام،،،
صباح الخير،،،

إنه لمن دواعي سروري أن أتحدث إليكم مجدداً في هذا المنتدى وللعام الخامس على التوالي، متوجهاً في البداية بجزيل الشكر والإمتنان إلى السيد/بانكس على دعوته الكريمة لي للتحدث أمام هذا الجمع الكريم، وعلى حسن تقديمه لهذا المنتدى.

تتمحور أعمال المؤتمر لهذا العام حول "**التحديات المالية وفرص التمويل**"، وهو موضوع يشكل جانباً حيوياً من مهام بنك الكويت المركزي بصفته السلطة النقدية والرقابية، وفي دوره المؤثر والفعال في توجيه تدفق المدخرات الوطنية نحو الاستثمار.

ومن هذا المنطلق، فإننا ندرك بأن واجبنا في الحفاظ على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي ليس هو الهدف النهائي في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق غاية مهمة ألا وهي ترسيخ النمو وتحقيق الرخاء الاقتصادي، حيث يلعب القطاع المالي دوراً هاماً لبلوغ تلك الغاية.

---

* كلمة معالي محافظ بنك الكويت المركزي، الدكتور محمد يوسف الهاشل، في "مؤتمر اليورومني" الذي تستضيفه دولة الكويت في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧.

وهنا قد يكون من المناسب العودة بالذاكرة إلى الوراء لكي نسترجع جميعاً الآثار التي نجمت عن إخفاق الجهات الرقابية في القيام بمهامها على نحو فعّال، حيث يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة للأزمة المالية العالمية التي أوقدت شرارتها الأولى أزمة قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة، والتي ما لبثت أن انتشرت عدواها لتطال جزءاً كبيراً من النظام المالي العالمي. ولا شك فإن الانهيار المالي الذي أعقب تلك الأزمة ترتب عليه عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي، حيث شهد الناتج العالمي تراجعاً حاداً، وتباطؤاً ملحوظاً في معدلات النمو، وارتفاعاً كبيراً في مستويات البطالة في شتى دول العالم، وعلى وجه الخصوص في الاقتصادات المتقدمة. وضمن هذا السياق، تشير بعض التقديرات إلى أن الخسائر التراكمية منذ اشتعال فتيل الأزمة المالية العالمية قد بلغت نحو ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، علماً بأن هذه التقديرات لا تشمل التكلفة الاجتماعية الناتجة عن إرتفاع معدل البطالة وخسارة الناتج.

وبذات الأهمية، تعرض قطاع الخدمات المالية العالمية لاهتزاز ثقة الجمهور. فالانحراف في السلوك المهني واختلال الهياكل التحفيزية أديا إلى العديد من التجاوزات في العمل المالي، مما أدى إلى زعزعة ثقة الجمهور، وتكبد خسائر جسيمة في السمعة المالية.

والآن كيف يمكننا الاستفادة من كل تلك التجارب في تجنب تكرار مثل هذه الأزمات مستقبلاً؟ ويحضرني في هذا المقام مقولة للفيلسوف الدنماركي، *سورين كيركيجارد*: "الحياة يجب فهمها بالرجوع للماضي، لكن يجب أن نعيشها بالتقدم للأمام". وبهذه الروح، استطاع المجتمع التنظيمي العالمي، ومن خلال الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، وضع الحمايات المهمة للتخفيف من مخاطر أي أزمات مماثلة في المستقبل.

وإذا كان النظام المصرفي في الكويت قد ظل بمنأى عن عواقب الأزمة المالية العالمية، إلا أن ذلك لم يمنع بنك الكويت المركزي من مواصلة جهوده في تنقيح وتحديث التعليمات والضوابط الحالية، وإصدار مجموعة من القرارات والإجراءات الرقابية الجديدة التي تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

المحافظة على نظام رقابي قوي

السيدات والسادة

بداية، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض الخطوات التي اتخذها بنك الكويت المركزي على الجانب الرقابي، واستجابة البنوك الكويتية لتلك الإجراءات والخطوات الجديدة.

أولاً، لقد قمنا بتعزيز معيار كفاية رأس المال من خلال رفع النسبة الرقابية مع تحسين جودة رأس المال المطلوب. وكما جاء في تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٦، فقد بلغ معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الكويتي نسبة ١٨,٦%، وهي أعلى من النسبة المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية. كذلك شملت إجراءاتنا وضع هوامش إضافية في صورة مصدات رأسمالية تحوطية ومصدات رأسمالية لمواجهة التقلبات الدورية ونسبة رأس مال إضافية تصل إلى ٢% للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية. وتهدف هذه المصدات المالية إلى رفع قدرة البنوك على التصدي للمخاطر النظامية.

ثانياً، قمنا أيضاً بتطبيق معيار مبسط للرفع المالي لمساندة معيار كفاية رأس المال. ويبلغ معدل الرفع المالي للبنوك الكويتية ١٠,١%، وهو ما يفوق النسبة العالمية المقترحة والبالغة ٣%.

ثالثاً، عمدنا إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة ضغوط السيولة، وإضفاء مزيد من الاستقرار في هياكلها التمويلية عن طريق تطبيق معيارين جديدين للسيولة هما: معيار تغطية السيولة، ومعيار صافي التمويل المستقر. وقياساً بأي من هذين المعيارين، فإن البنوك الكويتية تتجاوز الحد الأدنى للنسب الرقابية المقررة.

رابعاً، استمر التحسن الملحوظ في جودة الأصول لدى البنوك، والذي يعكسه تراجع معدل القروض غير المنتظمة بشكل ثابت ليصل إلى مستوى تاريخي منخفض بلغت نسبته ٢,٢%. كما ترافق ذلك مع إجراءات لضمان تكوين البنوك مخصصات كافية، بناء على تحليل شمولي

للبيانات، مما ترتب عليه إرتفاع معدل التغطية (المخصصات المتوفرة إلى القروض غير المنتظمة) لمستوى قياسي بلغت نسبته ٢٣٧%. وفي الوقت الذي كانت فيه البنوك في العديد من الاقتصادات المتقدمة تجاهد في سبيل تحقيق أرباح، استمر نمو صافي أرباح البنوك الكويتية بمستوى جيد.

وإن دلت تلك المؤشرات على شيء، فإنما تدل على قدرة البنوك الكويتية على ممارسة دورها كوسيط ائتماني لتحقيق هدف نهائي وهو دعم النمو الاقتصادي. وهذا ما يعزز اعتقادنا بأن سلامة نظامنا المصرفي لم يساعد البنوك على مواجهة التحديات في البيئة الكلية فحسب، وإنما ساهم كذلك في تعزيز قدرتها على مواصلة تحقيق أهدافها الأساسية.

وفي السياق عينه، فإنه من المناسب التأكيد بأننا في بنك الكويت المركزي لا نتبع دائماً قاعدة "الأعلى هو الأفضل" "higher-the-better" في التعليمات التي نصدرها، بل نسعى لاتباع إجراءات تتسم بالحصافة والتوازن، حيث نقوم بحرص شديد بقياس تكلفة كل إجراء مقابل المنافع المتوخاة منه. وفي نهاية الأمر، إن ما نصبو إليه ليس فقط *"المرونة"* وإنما "المرونة بكفاءة". وفي الوقت ذاته، نسعى لتصميم وبناء نظام رقابي قادر، في أحسن الأحوال، على تجنب أي اضطرابات مالية، ويحد، على الأقل، من احتمالية التسبب في وقوع الأزمات.

وهنا لابد أن نثمن عالياً المتانة والمرونة التي يتمتع بها القطاع المصرفي في مقاومة الصدمات والتي لم تكن وليدة الصدفة، بل نتاج عمل مضنٍ وجهود مشتركة بين بنك الكويت المركزي والقطاع المصرفي لتحقيق ذلك الهدف من خلال بناء مصدات استباقية وانتهاج سياسات تتسم بالحصافة رغم الضغوط المطالبة بتخفيف تلك السياسات.

مواجهة المخاطر الناشئة

على الرغم من الأدوات التنظيمية التي وضعناها قيد التنفيذ خلال السنوات القليلة الماضية، والتي شرحت بعضاً منها للتو، إلا أن بيئة الأعمال المتغيرة بشكل دائم والنظام المصرفي الذي يتسم بالديناميكية يتطلبان منا الحيطة والحذر من المخاطر المحتملة.

وكما نعلم جميعاً، فإن المحرك الرئيسي لهذا التغيير يكمن في الأثر المتنامي للتكنولوجيا الحديثة في حياتنا. وإنه من الواضح أن القطاع المالي لم يكن بعيداً عن تلك التطورات، بل كان في صميمها وقد اعتمد عليها واستفاد منها بشكل كبير كما يبدو جلياً من الدور المتزايد لشركات التكنولوجيا المالية أو Fintechs في سلسلة الخدمات المالية. ولقد توسع استخدام التكنولوجيا المالية متجاوزاً الحدود الدولية، وأضحى استعمال شركات تشغيل الهواتف النقالة والهويات الرقمية وسيلة لتنفيذ عمليات الدفع، وتجميع المدخرات، والحصول على الائتمان والتأمين، وهي منتجات لم تكن في المتناول بهذه السهولة قبل عقد مضى. كما أصبحت التكنولوجيا وسيلة لدعم إيصال الخدمات المالية الرسمية للملايين من العملاء الذين لا يمكنهم الوصول إلى الخدمات المصرفية.

وفي الإطار ذاته، فإن تقبُّل وتطبيق المزيد من الابتكارات الأخرى في مجال إدارة المحافظ المالية، والتمويل الجماعي، والمستشارون الآليون من شأنه العمل على إعادة تشكيل الطريقة التي يتم فيها تحويل الأموال أو دفع الفواتير أو الحصول على الائتمان أو الدخول في الاستثمارات.

وتواجه البنوك المركزية تحدي تحقيق توازن دقيق يتمثل في تحديد المدى الذي يمكن بلوغه في تبني التكنولوجيا المالية دون أن يكون ذلك على حساب أمن وسلامة واستقرار النظم المالية. فمن جانب، إقترح رئيس البنك الاتحادي الألماني على البنوك المركزية النظر في إصدار عملات رقمية خاصة بها. ومن جانب آخر نجد أن الحوادث الأخيرة مثل الهجمات الإلكترونية على شركة التقارير الائتمانية "إكويفاكس" والتي أدت إلى تسريب بيانات ١٤٣ مليون مستهلك أمريكي خير دليل على تأكيد تلك المخاطر المرتبطة بالتطورات التكنولوجية.

السيدات والسادة

لمواجهة هذه المعضلة، قام بنك الكويت المركزي بتطبيق منهج البيئة التجريبية "Regulatory Sandbox" لتوفير بيئة الاختبار اللازمة للمنتجات والخدمات المبتكرة، مستخدماً أسلوباً

يتميز "بالتمكين والملاءمة"، حيث نستخدم إجراءات ذات صفة متدرجة لإصدار القواعد وذلك وفقاً للمخاطر التي تنطوي عليها.

ولكي نضمن نجاح هذه الإجراءات، فإننا نرى ضرورة جمع كافة الأطراف المعنية بهذا الموضوع، ولا يقتصر ذلك على المؤسسات المالية وإنما كذلك شركات التكنولوجيا المالية صاحبة المنتجات المبتكرة. كما ترتكز هذه الجهود المشتركة على إعطاء فرصة لمقدمي الحلول الإلكترونية المبتكرة لطرح ما لديهم من إبتكارات، وذلك في إطار منهجية لا تعرض النظام المالي بأكمله للمخاطر خلال المراحل الأولى من الاكتشاف والتطوير.

تحقيق مرونة الاقتصاد الكلي

الحضور الكريم

في الجزء الأخير من كلمتي، اسمحوا لي أن أتحدث بإيجاز عن المنظومة الاقتصادية الكلية التي نعمل فيها. فكما أشرت في المقدمة، فإن النظام المالي هو حلقة الوصل بين المدخرين والمستثمرين، ويقوم بدور محوري في استقطاب وتوجيه الموارد المالية ضمن أولويات تستهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة التوظيف.

ونظراً للارتباط الوثيق بين النظام المالي والاقتصاد الأوسع نطاقاً، فمن البديهي أن يكون لضعف البيئة الاقتصادية بالتبعية أثر على استقرار النظام المالي. وحتى تاريخه، تمكن نظامنا المصرفي من مقاومة تبعات هبوط أسعار النفط. وعلى امتداد أكثر من ثلاث سنوات مليئة بالتحديات، استطاعت البنوك الكويتية المحافظة على سلامتها واستقرارها، بل وتمكنت أيضاً من تطوير قدراتها وتعزيز مرونتها على مقاومة الصدمات. وعلى الرغم من تلك الإيجابية، إلا أنني أود إعادة التأكيد بأن قدرة البنوك في المحافظة على قوتها ومرونتها لا يجب النظر إليها كأمر مفروغ منه ودائم، ذلك أن ضعف البيئة الاقتصادية سيؤدي في نهاية المطاف إلى ضغوط على استقرار النظام المصرفي.

هذا ولقد اتخذت الحكومة مجموعة من الخطوات الإيجابية وإن كانت صعبة، إلا أنها ضرورية لتحسين مرونة ومتانة الاقتصاد الكلي وتقوية استدامة المالية العامة، ولكن لا تزال الحاجة قائمة لتحقيق مزيد من التقدم على كثير من الأصعدة الهيكلية، ويعتبر ترشيد الإنفاق العام وزيادة الإيرادات غير النفطية، واصلاح سوق العمل، وزيادة دور القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد بوجه عام هي بعض من المجالات الأساسية التي لا تزال تتطلب عناية مستمرة. وهنا تكمن الفائدة من المصدات المالية الكبيرة للدولة والتي تسمح بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بشكل تدريجي شريطة المحافظة على استمرارية هذه الإصلاحات.

وختاماً، أود أن أشير إلى الجهود الكبيرة والمتواصلة التي بذلها بنك الكويت المركزي للمحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في الأوقات العصيبة. ورغم أن القطاع المصرفي القوي والمتين يعتبر ركيزة من ركائز هيكل الاقتصاد الوطني، إلا أن إستقراره وسلامته، وإن كان ضرورياً، ليس كافياً أو بديلاً عن الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ومن جانبنا، سوف نظل في بنك الكويت المركزي، وكما قال تشرشل، "يقظين حتى أنامل أصابعنا".

شكراً على حسن استماعكم.

٢٠١٧/٩/٢٦